تقدير الطلب النوعي على المنتجات الحيوانية في مصر

إبراهيم سليمان أحمد فوزي حامد
أستاذ الاقتصاد الزراعي مدرس الاقتصاد الزراعي
قسم الاقتصاد الزراعي- كلية الزراعة- جامعة الزقازيق- مصر

مقدمة

يعتبر تحقيق جودة الأغذية من القضايا الهامة في التخطيط الاقتصادي، باعتباره أحد معايير الرفاهية في المجتمع. والجودة هي حصيلة توافر المواصفات القياسية للسلع الغذائية ومواصفات الأغذية حزمة من ثلاث مجموعات، اثنتان منها تمثل الأمان وهما المواصفات الصحية والبيئية، والثالثة تعكس ذوق المستهلك وهي المواصفات التجارية الفنية (سليمان، ١٩٩٨)، وتعتبر المواصفات الصحية للأغذية مواصفات معيارية لا تقبل التفريط أو الإفراط ولابد أن تواكب تطور البحث العلمي العالمي الذي تنشره بصفة دائمة تقارير منظمة الصحة العالمية ومكتب الأوبئة بباريس، أي أن تطور المكتشفات العلمية في مجال الصحة هي المحدد لتلك المواصفات، سواء طُرحت السلعة في السوق المحلي أو وجهت للتصدير. وتعني المواصفات البيئية الإدارة البيئية لمراحل إنتاج وتسويق السلعة حتى المستهلك وفرضتها نظم واتفاقات التجارة العالمية في السنوات الأخيرة، ورغم اعتراض الدول النامية علي إمكان تنفيذها في أسواقها لعدم توافر التمويل اللازم لتأسيس تلك النظم البيئية إلا أنه ستفرض عليها قصراً خلال السنوات القادمة، وإلا أصاب تجارتها الخارجية كساد عميق ممتد (سليمان، ٢٠٠٠أ)، وتعني المواصفات التجارية الفنية رتب السلعة من خلال تفعيل وظيفة تسويقية أساسية هي التدريج، والتي يفتقر لها سوق الغذاء المصري لحد بعيد خاصة للسلع سريعة التلف، بحيث تلبي ذوق المستهلك كمحصلة لمستوى تعليمه وثقافته ووعيه وعادات وتقاليد مجتمعه المحلي من حيث الشكل والحجم والعبوة والوزن واللون والطعم، علاوة على أنها تزيد من مساحة السوق وتلبي القدرات الشرائية المتباينة (سليمان، ٢٠٠٢).

ولا يتحقق ذلك إلا إذا توفر طلب فعال قوي على الجودة، أي المواصفات القياسية، كما أنه حافز لبلوغ الوظائف التسويقية مستوى كفاءة مرتفع، (إبراهيم سليمان، محمد جابر، ٢٠٠٨). وتعد المنتجات الحيوانية منتجات ذات نوعية مميزة في تفضيل السلوك الاستهلاكي للمستهلكين ليس فقط لمحتواها الغذائي الفريد بل لأهميتها بالنسبة للفئات الهشة غذائياً (مراحل نمو الأطفال والسيدات الحوامل والمرضعات)، علاوة على تميزها في الطعم والرائحة التي توافق أذواق المستهلكين (Ibrahim Soliman & N. Eid, 1995) . ويمثل الطلب على نوعية هذه المنتجات دراسة حالة مناسبة لنماذج الطلب النوعي لأنها في مقدمة السلع القابلة للتلف وذات نوعية مميزة من الناحية الغذائية.

لقد استنبطت دراسات سابقة من مسوح ميدانية للسوق المصري بتجميع مجموعة من أصحاب ومديري المنشآت التسويقية والخبراء التسويقيون، صوراً عديدة للغش والخداع والتدليس في تجارة الأغذية، مما يشير إلى قصور في دور الحكومة الرقابي والجهات المعنية في هذا الصدد، خاصة في أسواق المنتجات سريعة التلف مثل المنتجات الحيوانية، (إبراهيم سليمان وآخرون، ٢٠٠٧).

المشكلة البحثية : تنبع مشكلة هذه الدراسة من أن ارتفاع أسعار السوق للمنتجات الحيوانية لعجز الإنتاج المحلي عن تغطية الاستهلاك (إبراهيم سليمان، ٢٠٠٧)، ناهيك عن أن تحقيق نوعية عالية من حيث الجودة والمواصفات الصحية والبيئية والتجارية سوف يضيف هوامش سعرية جديدة (إبراهيم سليمان، ٢٠٠٠)، مع العلم بأن غالبية السكان ذات مستوى دخل منخفض، وبالتالي فإنه يحد من قدرة الغالبية العظمى من المستهلكين للحصول على البروتين الحيواني من الدواجن واللحوم والبيض ذو نوعية عالية.

الهدف من الدراسة : في ضوء ما سبق تهدف الدراسة إلى تقدير وتحليل استجابة الطلب النوعي للمنتجات الحيوانية للتغيرات في الدخل، وأثر المنطقة الديمجرافية في الريف والحضر، ويشمل ذلك تقدير مرونة الطلب النوعية على المنتجات الحيوانية كحافز لقدرة السوق المصري على تحقيق الماصفات الصحية والتجارية والبيئية المحققة للجودة والتنافسية. وفي قياس الطلب النوعي أخذت الدراسة في الاعتبار أثر خصائص المجتمعات المحلية المصرية، على أذواق المستهلكين علاوة على مستوى الدخل الأسري وعلاقة كلا المتغيرين ببعضهما.

مفهوم الطلب النوعي

ترجع أهمية تقدير مرونة الطلب النوعي لاستجابة الدخل أنها مؤشر لنصيب توافر المواصفات الصحية والتجارية والبيئية السلعية في إيراد السوق وبالتالي تبين قدرة السوق على استيعاب الزيادة في التكاليف التسويقية المترتبة على الطلب النوعي باعتبار أن طلب المستهلك يشتق منه طلب المراحل السابقة في النظام التسويقي حتى المنتج فكلما زادت قيمة معامل مرونة الطلب النوعي دل ذلك على قدرة المستهلك ورغبته في تحمل سعراً أعلى في مقابل الحصول على منتج أفضل من حيث المواصفات والسلامة والمنافع الشكلية والزمنية والمكانية، لأن تطوير أي من هذه الوظائف التسويقية سوف يصاحبة تعريفياً تكاليف إضافية تنعكس على سعر السلعة (سليمان، جابر ٢٠٠٨).

ولعله من المتوقع في حالة السلع عالية التباين في مستويات الجودة وبخاصة السلع ذات المرونة الدخلية العالية أن تتفاوت المستويات السعرية لنفس السلعة عند المستويات الدخلية المختلفة، حيث يفترض أن يتجه المستهلكون كلما تزايدت مستوياتهم الدخلية ليس فقط إلى شراء كميات أكبر من نفس السلعة وإنما أيضاً التحول التدريجي نحو السلعة ذات السعر الأعلى الذي يعكس المزيد من التحسينات التسويقية والمواصفات والجودة. ولذلك من المتوقع نظرياً أن تأتي مرونات الطلب النوعية ذات إشارة موجبة وتزداد قيمة معاملات تلك المرونة بزيادة أهمية الإعتبارات النوعية وعناصر الجودة (التغاير السعري).

مصادر البيانات والطريقة البحثية

إيماءًا لما سبق اعتمدت الدراسة على بيانات بحوث ميزانية الأسرة "بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك" في عام ٢٠٠٨، ٢٠٠٩"، وهي من أنسب البيانات القطاعية لهذا الغرض لما تتميز به عن بيانات السلاسل الزمنية فى إمكانية افتراض ثبات كافة المتغيرات المحددة للإنفاق الفردي على الكميات المستهلكة من المنتجات الحيوانية عدا مستوى الدخل بكافة فئاته ووفقا للمناطق الديمجرافية

واستخدمت الدراسة أساليب التحليل الوصفي والكمي، ونماذج الاقتصاد القياسي المناسبة لاشتقاق مرونة الطلب للدخل على المنتجات الحيوانية في كل من الصورة الإنفاقية النقدية والصورة الكمية الفيزيقية، حيث تقيس مرونة الطلب النوعي على المنتجات الحيوانية استجابة المستهلكين التفضيلية لنوعية السلعة عند زيادة الدخل، أي زيادة الإنفاق على السلعة بهدف الحصول على نوعية أفضل دون زيادة الكمية، أي استهلاك نفس الكمية ولكن بنوعية أفضل، أي التحول نحو استهلاك درجات أعلى في الجودة من نفس السلعة بزيادة مستوى الدخل في كل من الريف والحضر. وشملت السلع الغذائية موضوع الدراسة كلا من لحوم الدواجن، بيض المائدة، اللحوم الحمراء الطازجة، اللحوم المستوردة، الأسماك الطازجة والألبان.

واستخدمت الدراسة العديد من النماذج لقياس الدوال الاستهلاكية سواء في الصورة الكمية أو النقدية لاختيار أفضلها لتوفيق الدوال المقدرة اعتماداً على المنطق الاقتصادي وفق نظرية الطلب والمعنوية الإحصائية لمعاملات الانحدار المقدرة وقيمة معامل التحديد الدال على مدى مواءمة النموذج لتفسير التباين في المتغيرات الشارحة، وشملت النماذج المستخدمة كلاً من النموذج اللوغاريتمي المزدوج، والنصف

لوغاريتمي، واللوغاريتمي المزدوج المعكوس، لمحاكاة سلوك المستهلك نحو استهلاك هذه السلع وفقاً لمستوى الدخل فالصورة الرياضية اللوغاريتمية المزدوجة المعكوسة يمكنها تمثيل سلوك المستهلك بزيادة الدخل في تفضيل السلعة الغذائة كسلعة راقية ثم شبه راقية فضرورية ثم سلعة دنيا في مستوى التفضيل، ولم يثبت من الدراسات السابقة أنها الأوفق إلا في حالة استهلاك اللحوم المستوردة في السوق المصري، ويعيبها تعقيد اشتقاق معامل مرونة الطلب للدخل (سليمان، نفيسة ١٩٩٥)، أما النموذج النصف لوغاريتمي فيمكنه محاكاة مرحلتين على الأكثر في سلوك المستهلك، ويعتبر النموذج اللوغاريتمي المزدوج الأكثر شيوعاً باعتباره يعطي قيمة متوسطة للمرونة ويحافظ في ذات الوقت على شرط عدم خطية علاقة الدخل بالاستهلاك السلعي مما يسهل استخدامه في التنبؤ بتوقعات نمو الطلب في ظل سيناريوهات مختبره للنمو الاقتصادي.

تمثل استجابة المستهلك في الإنفاق على السلعة الغذائية نتيجة لزيادة دخله مجموع التغير النسبي في الكمية المستهلكة بالنسبة للتغير النسبي في الدخل وتسمى مرونة الطلب الكمية (ζ_{iQ})، والتغير النسبي في رتبة أو درجة السلعة نتيجة التغير النسبي في الدخل، وتسمى مرونة الطلب على نوعية السلعة (الطلب الكيفي) (ζ_{qi}). ويقتضي قياس الأخيرة تقدير دالة للتغير في الإنفاق النقدي على السلعة بالنسبة إلى التغير في الدخل وتسمى دالة الاستهلاك للإنفاق السلعي (معادلة ١) وتقدر منها مرونة الطلب الإنفاقية ($i\zeta_{Ei}$) (معادلة ٢)، وكذلك تقدير دالة الاستهلاك للكمية المستهلكة من نفس السلعة (معادلة ٣)، والتي يشتق منها مرونة الطلب الكمية (معادلة ٤)، وبالتالي تشتق مرونة الطلب النوعية (معادلة ٥) كفرق بين ناتج معادلة (٢) ومعادلة (٤)، علماً بأن بحوث ميزانية الأسرة لا توفر قيمة الدخل السنوي القابل للتصرف ولكن يتوافر فقط مجموع إنفاق الأسرة على كافة السلع والخدمات، وهو المتغير المستخدم في الدراسة للدلالة على الدخل، وربما يقل عن الأخير بنسبة ما تخصصه الأسرة للادخار، وهناك دراسات سابقة إضافة ١٠% من قيمة الإنفاق الكلي للاقتراب من قيمة الدخل القابل للتصرف (Ibrahim Soliman, 1984) ولكن لم تتبع هذه الدراسة ذلك الأسلوب، نظرا لتغير المناخ الاقتصادي من اقتصاد موجه للاقتصاد الحر والذي بالتبعية سوف تختلف فيه معدلات الادخار الخاص لعوامل عديدة.

$$E_{ij} = f(Y_j) \quad \text{..... (1)}$$

$$\zeta_{iEi} = \Delta E_i / \Delta Y \times (E_{ij} / Y_j) \quad \text{..... (2)}$$

$$Q_i = f(Y_j) \quad \text{..... (3)}$$

$$\zeta_{iQi} = \Delta Q_i / \Delta Y \times (Q_{ij} / Y_j) \quad \text{..... (4)}$$

$$(\zeta_{iE} - \zeta_{iQ}) = (\zeta_{iq}) \quad \text{..... (5)}$$

حيث:

E_{ij} = متوسط الإنفاق السنوي للفرد على السلعة (i) عند مستوى دخل سنوي للفرد (j).

Y_j = متوسط الإنفاق السنوي الكلي للفرد على السلعة عند مستوى دخل سنوي للفرد (j) ممثلا لمستوى الدخل القابل للتصرف.

Q_i = متوسط الكمية السنوية المستهلكة للفرد من السلعة (i) عند مستوى دخل سنوي للفرد (j).

النتائج والمناقشة

تقدير دوال الاستهلاك الكمية على المنتجات الحيوانية في الريف :

تم تقدير الدوال الاستهلاكية للمنتجات الحيوانية في الريف المصري لاشتقاق مرونة الطلب للدخل على الكمية من بحث ميزانية الأسرة ٢٠٠٩، جدول (١)، حيث بينت التقديرات أن أغلب المنتجات الحيوانية المستهلكة في الريف المصري أصبحت سلعاً غذائية ضرورية، حيث بلغت مرونة الطلب للدخل على كل من

الترتيب، بينما بلغت تلك المرونة للأسماك الطازجة حوالي ٠,٩٠ أي أنها تقترب من الواحد الصحيح، وبالتالي تعتبر من السلع شبه الراقية، كما أن زيادة الإنفاق الفردي السنوي بمعدل١٠% يؤدي إلى زيادة الكمية المستهلكة من هذه السلع بمقدار ٤,٦%، ٥,٣%، ٣,٦%، ٣,٣%، ٩% على الترتيب، أي أن الطلب على الأسماك الطازجة هو الأعلى مما يعني أن تنمية الثروة السمكية في مصر بكل مصادرها واعدة من حيث مساحة السوق، وهو أمر منطقي كبديل طبيعي للحوم الحمراء التي من المتوقع استمرار ارتفاع أسعارها باطراد كظاهرة أصيلة في هيكل الموارد الزراعية المصرية (إبراهيم سليمان، ٢٠٠٧)، كما أن مرونة الطلب للدخل على لحوم الدواجن يفوق تلك المقدرة للطلب على اللحوم الحمراء، وإن كان كلاهما أقل من مرونة الطلب للأسماك، وهذا يعني أيضا أن لحوم الدواجن يمكن أن تساهم جزئياً في سد الفجوة المتزايدة بين الاستهلاك والإنتاج للحوم الحمراء في السوق المصري، إذا أحسن رسم سياسات وبرامج تنميتها، (أحمد فوزي، ٢٠٠٩).

هذا فضلاً عن الإشارة السالبة لقيمة معامل قاطع الدالة يعني أن استهلاك هذه السلع ينعدم حتى حدود دخليه في الفئات الدخلية الدنيا، أي أنه حتى مستوى دخل٣٢٦,٧٣ جنيهاً للفرد في السنة لا يستطيع شراء لحوم حمراء طازجة بأسعار ٢٠٠٩، ناهيك عن سعر سنة الدراسة وهو أمر منطقي لأن هذا يعنى أن دخله اليومي لكل نفقات معيشته يقل عن عشرة جنيهات، بينما قدرت دراسة قومية قدمت لمجلس الشورى (لجنة الزراعة والري) (إبراهيم سليمان، ١٩٩٩أ) أن نسبة السكان تحت خط الفقر في عام ٢٠٠٠ حوالي ٤٢%، وأن الحد الأدنى للدخل الذي يعبر بالكاد خط الفقر هو ١٥ جنيه للفرد في اليوم.

جدول (١): تقدير نماذج دالة الاستهلاك الكمية للمنتجات الحيوانية في الريف في عام ٢٠٠٩

السلع	النموذج المقدر	ر٢	متوسط الاستهلاك السنوي للفرد (كجم)	مرونة الدخل	ت	ف
لحوم حمراء طازجة	ص^ مـ = -١٩,٢٢+ ٣,٣٢ لوس مـ	٠,٧٩	٧,١	٠,٤٦٧	**(٨,٤٧)	**(٧١,٨٦)
لحوم حمراء مجمدة	لوص^ مـ=-لو٣,٨٥ + ٠,٣٢ لوس مـ	٠,٠٨	٠,٢٥	- ٠,٣٢	NS	NS
لحوم الدواجن	ص^ مـ = -٠,٣٢+٥,٢٢ لوس مـ	٠,٨٨	٩,٨	٠,٥٣	**(١٢)	**(١٤٤)
الأسماك الطازجة	لوص^ مـ=-لو٥,٣٢+ ٠,٩ لوس مـ	٠,٨٢	٨,٩٦	٠,٩٠	**(٨,٨٨)	**(٧٨,٩)
بيض المائدة (عدد)	ص^ مـ = -٢٤٣ + ٤٦,٤٩ لوس مـ	٠,٣٨	١٢٩	٠,٣٦	**(٣,٣٧)	**(١١,٣٨)
الألبان	ص^ مـ = -٢٢,٤٢ + ٤,٤٤ لوس مـ	٠,٨١	١٣,٢٧	٠,٣٣	**(٤,٧٩)	**(٢٢,٩٥)

حيث: (لو): اللوغاريتم الطبيعي، (**): معنوي عند ($\alpha \leq$ ٠,٠١) (NS): غير معنوي إحصائياً

المصدر: جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: "بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في عام ٢٠٠٩"، مدينة نصر، القاهرة، مصر.

تقدير دوال الاستهلاك الكمية على المنتجات الحيوانية في الحضر

قدرت الدراسة الدوال الاستهلاكية للمنتجات الحيوانية في الحضر من بحوث ميزانية الأسرة لعام ٢٠٠٩، لاشتقاق مرونات الطلب للدخل على الكمية، حيث بينت النتائج أن أغلب هذه السلع في دائرة تصنيف السلع الضرورية بالنسبة للمستهلك في الحضر، أي لا تزيد عن ٠,٥ فبلغت مرونة الطلب للدخل على اللحوم الحمراء الطازجة، ولحوم الدواجن، والأسماك الطازجة، وبيض المائدة والألبان حوالي ٠,٤٢%، ٠,٥٣%، ٠,٣٢%، ٠,٢٥%، ٠,٣٣% على الترتيب، وبالتالي فإن زيادة الإنفاق الفردي السنوي بمعدل ١٠% يؤدي إلى زيادة الكمية المستهلكة من هذه السلع بمقدار ٤,٢%، ٥,٣%، ٣,٢%، ٢,٥%، ٣,٣% على الترتيب، جدول (٢). أما اللحوم الحمراء المستوردة فبلغ متوسط مرونة الطلب للدخل لها حوالي -٠,٣٢%، وبالتالي فهي من السلع الدنيا لأن مرونتها سالبة وهذا يعني أنه بزيادة الدخل الفردي للمستهلك بمقدار ١٠% يؤدي لنقص الكمية المستهلكة منها بنحو ٣,٧%، ويرجع ذلك لانصراف المستهلك إلى درجة أو رتبه أعلى (اللحوم الطازجة) بزيادة دخله لعدم ثقته في جودتها رغم رخص سعرها كثيراً عن اللحوم الطازجة (سليمان،

الطازجة) بزيادة دخله لعدم ثقته في جودتها رغم رخص سعرها كثيراً عن اللحوم الطازجة (سليمان، ١٩٨٤). ويدل ذلك أيضا أنه مازالت فرصتها ضئيلة في سد العجز في إنتاج اللحوم الحمراء عن تلبية الطلب المتزايد عليها، مما يتطلب إعادة النظر في كفاءة النظام التسويقي لهذه اللحوم خاصة في شأن الرقابة والتخزين والنقل، ولكن يبدو أن هناك حافزاً لتنمية لحوم الدواجن بزيادة دخل الأسرة حيث أن مرونة الطلب الكمي للدخل حوالي ٠,٥٣، تفوق مثيلتها في اللحوم الحمراء، ولهذا يجب رسم سياسات إنمائية كفء تحافظ على معدلات ارتفاع تكاليف إنتاج لحوم الدواجن، خاصة في شأن نظام التسويق حتى تلبي هذا الطلب الفعال القوي على تلك اللحوم (أحمد فوزي، ٢٠١٣)، وانخفاض مرونة الطلب للدخل للأسماك الطازجة يقلص فرص تنمية هذا القطاع، أو على الأقل انكماش حجم السوق الحضري له، وبالتالي يقلص فرص المساهمة في تحجيم الفجوة المتزايدة بين إنتاج واستهلاك اللحوم، وربما يرجع انخفاض مرونة الطلب للدخل إلى موسمية الاستهلاك لهذه السلعة التي يفوق معدل الاستهلاك منها شتاءاً موسم الصيف، وهذا يعكس لحد كبير ضعف كفاءة التسويق للأسماك أكثر منه لنقص الإنتاج صيفاً.

جدول (٢): تقدير نماذج دالة الاستهلاك الكمية للمنتجات الحيوانية في الحضر في عام ٢٠٠٩

السلع	النموذج المقدر	ر٢	متوسط الاستهلاك السنوي للفرد (كجم)	مرونة الدخل	ت	ف
لحوم حمراء طازجة	ص^ = -لو١,٤٤+٠,٤٢ لومن	٠,٧٦	٧,٥	٠,٤٢	(٧,٨٩)**	(٦٢,٣)**
لحوم حمراء مجمدة	لوص^ = ١,٩٧- ٠,١٨ لومن	٠,٢٠	٠,٤٨	٠,٣٧-	(٢,١-)*	(٤,٥)**
لحوم الدواجن	ص^ = -لو٢,١٥ + ٠,٥٣	٠,٨٧	١١,١	٠,٥٣	(١١,٤)**	(١٣١,٥)**
الأسماك الطازجة	لوص^ =-لو٥,٣٢+ ٠,٩ لومن	٠,٤٩	٩,٢٥	٠,٣٢	(٤,١)**	(١٧,٦)**
بيض المائدة (عدد)	ص^ = -١١٤ + ٢٧,٦ لومن	٠,٥٠	١٠٨	٠,٢٥	(٤,٣)**	(١٨,٧)**
الألبان	ص^ = لو٠,١٤ +٠,٣٢٩ لومن	٠,٧٤	١٩,٥	٠,٣٣	(٧,٣٦)**	(٥٤,٢)**

حيث: (لو): اللوغاريتم الطبيعي، (**): معنوي عند ($\alpha \leq$ ٠,٠١)

المصدر: جمعت وحسبت من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك" عن عام ٢٠٠٩، مدينة نصر، القاهرة، مصر.

تقدير دوال الاستهلاك النقدية للمنتجات الحيوانية في الريف :

قدرت دوال الاستهلاك النقدية على المنتجات الحيوانية في الريف المصري لاشتقاق مرونة الطلب النقدية للدخل في عام ٢٠٠٩، جدول (٣)، وذلك لكل من لحوم الدواجن، بيض المائدة، اللحوم الحمراء الطازجة، الأسماك الطازجة والألبان، حيث بلغ متوسط معامل تلك المرونة حوالي ٠,٥٤، ٠,٣٦، ٠,٥١، ٠,٩٢، ٠,٤٣، على الترتيب. أي أن بزيادة الدخل (جملة الإنفاق الاستهلاكي) الفردي السنوي بمقدار ١٠% يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي الفردي على السلعة بمقدار ٥,٤%، ٣,٦%، ٥,١%، ٩,٢%، ٤,٣% على الترتيب، وقيمة معاملات مرونة الطلب النقدية للدخل أعلى منها لتلك المعاملات للطلب الكمي نتيجة زيادة الدخل،

جدول (٣): تقدير نماذج دالة الاستهلاك النقدية للمنتجات الحيوانية في الريف في عام ٢٠٠٩.

السلع	النموذج المقدر	ر٢	مرونة الدخل	ت	ف
لحوم حمراء طازجة	ص^ = -٧١١,٦ + ١١٨ لو من	٠,٨١	٠,٥١	(٨,٨٣)**	(٩٩,٩)*
لحوم حمراء مجمدة	لوص^ = ٣,٢ – ٠,٢١ لو من	٠,٠٤	٠,٢١-	NS	NS
لحوم الدواجن	ص^ = -٣٨٢,٥ + ٦٣,٨٥ لو من	٠,٧٧	٠,٥٤	(٧,٩٤)**	(٦٣,٠٤)**
الأسماك الطازجة	لوص^ =-٤٨١,٢ + ٦٩,٣٨ لو من	٠,٥٩	٠,٩٢	(٥,١٥)**	(٢٦,٥)**
بيض المائدة (عدد)	ص^ = -٩١,٩ + ١٩,٥ لو من	٠,٣٦	٠,٣٦	(٣,٢٢)**	(١٠,٣٦)**
الألبان	ص^ = -٩٦,٥٩ + ١٧,٣ لو من	٠,٧٩	٠,٤٣	(٨,٥٦)**	(٧٣,٢)**

المصدر: جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك" في عام ٢٠٠٩، مدينة نصر، القاهرة، مصر

وهو أمر منطقي لأن الفرق (ضئيلاً كان أو واسعاً) يدل على الطلب النوعي، ولكن يظل متوسط معامل مرونة الطلب النقدي سالبة (وإن كانت بدرجة أقل من نظيرتها الكمية) أي أن زيادة الدخل بعد مستوى معين يصاحبه خفض في الكمية المستهلكة بصورة كبيرة (لاحظ في جدول (١) أن مرونة الطلب الكمي على اللحوم المستوردة بلغ -٠،٣٧) ولكن ربما يتجه المستهلك الريفي لشراء قطعيات أفضل من اللحوم المجمدة المستوردة.

تقدير دوال الاستهلاك النقدية على المنتجات الحيوانية في الحضر:

قدّرت دوال الاستهلاك النقدية على المنتجات الحيوانية في الحضر المصري لاشتقاق مرونة الطلب النقدية للدخل في عام ٢٠٠٩، جدول (٤)، حيث بلغت مرونة الطلب للدخل على المنتجات الحيوانية لكل من لحوم الدواجن، بيض المائدة، اللحوم الحمراء الطازجة، الأسماك الطازجة والألبان حوالي ٠،٦٦، ٠،٣٢، ٠،٧١٥، ٠،٥٩٧، ٠،٤٨ على الترتيب. أي أنه بزيادة الإنفاق الاستهلاكي الفردي السنوي الكلي بمقدار ١٠% يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي الفردي للسلع المذكورة بمقدار ٦،٦%، ٣،٢%، ٧،١%، ٥،٩٧%، ٤،٨% على الترتيب في عام ٢٠٠٩. وإن زادت مرونة الطلب النقدية عن نظيرتها الكمية في الحضر (جدول ٢) إلا أنه يلاحظ تطابق مرونة الطلب النقدية مع الكمية تقريباً بالنسبة للحوم المجمدة المستوردة، وهذا يعني أنه بعد مستويات الدخل الدنيا يخفض المستهلك استهلاكه من هذا النمط بزيادة دخله دون حتى الاتجاه لشراء قطعيات أفضل من نفس النمط

جدول (٤): تقدير نماذج دالة الاستهلاك النقدية للمنتجات الحيوانية في الحضر في عام ٢٠٠٩.

السلع	النموذج المقدر	$ر^2$	مرونة الدخل النقدية	ت	ف
لحوم حمراء طازجة	ص_هـ = -١١٣٤+ ١٧٢,٤ لوس_هـ	٠,٦٩	٠,٧١٥	(٦,٣٥)**	(٤٠,٣٤)**
لحوم حمراء مجمدة	ص_هـ = ٣٨,٧٤ – ٣,٥٦ لوس_هـ	٠,١٩٧	-٠,٣٧	(-٢,١)*	(٤,٤١)**
لحوم الدواجن	ص_هـ = - ٦٢٣ + ٩٢,١٩ لوس_هـ	٠,٩٢	٠,٦٦	(١٥,٤)**	(٢٣٨)**
الأسماك الطازجة	ص_هـ= -٣٩٣,٥+ ٥٧,٩٥ لوس_هـ	٠,٨٣	٠,٥٩٧	(٩,٣٨)**	(٨٧,٩)**
بيض المائدة	ص_هـ = -٩٦,٢ + ١٩,١ لوس_هـ	٠,٥٩	٠,٣٢	(٥,١٢)**	(٢٦,٢٤)**
الألبان	ص_هـ = -٢١٥,٩ + ٣٤,٥ لوس_هـ	٠,٧٢	٠,٤٨	(٧,٠٩)**	(٥٠,٣٩)**

المصدر: جمعت وحسبت من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "بحث الإنفاق والاستهلاك" في عام ٢٠٠٩' مدينة نصر، القاهرة، مصر.

تقدير مرونة الطلب النوعية على المنتجات الحيوانية في السوق المصري:

قدرت الدراسة مرونة الطلب النوعية للمنتجات الحيوانية في السوق المصري بالنسبة للحضر والريف كما هو موضح بجدول (٥)، وقد استبعدت اللحوم المجمدة المستوردة من هذا التقدير لأنها ذات مرونة طلب سالبة، أي سلعة دنيا.

يبين جدول (٥) أن تقديرات مرونة الطلب النوعي على المنتجات الحيوانية قيماً موجبة لكل السلع موضع الدراسة (عدا اللحوم المستوردة) في عام ٢٠٠٩، ولكنها منخفضة أي تمثل استجابة ضعيفة للطلب النوعي على المنتجات الحيوانية، إلا أن هذا الاستجابة للطلب النوعي في سوق الحضر(٠,٢٧ – ٠,٠٧) أعلى كثيراً منها في أسواق الريف (٠,١ – ٠,٠١)، وهذا أمر يرجع لمستوى الدخل الأعلى في الحضر وربما لأن مستهلك الريف يسعى لكمية أكبر بصرف النظر عن النوعية لكبر حجم الأسرة واختلاف العادات والأذواق الاستهلاكية للحوم في الريف عن الحضر، وبصفة عامة فمرونة الطلب النوعي على اللحوم الطازجة هي الأعلى سواء في الريف أو الحضر، حيث بلغت حوالي ٠,٥، ٠,٦٥ ٠,٢ على الترتيب، ويلاحظ أن مرونة الطلب النوعي على اللحوم الحمراء في الحضر هي أعلى السلع الحيوانية استجابة لزيادة الدخل، وهذا راجع لتنوع أنماط هذه المنتجات سواء لنوع الحيوان (لحوم غنم وماعز أو لحوم أبقار أو جاموس)، علاوة على

تنوعها من حيث العمر ودرجة التسمين، وأخيرا قطعيات اللحم لنفس النمط (درجة أولي وثانية وثالثة، أو إسقاط قابلة للأكل) (إبراهيم سليمان، ١٩٩٢)، ولا ينافسها في ذلك سوى الأسماك الطازجة في سوق الحضر (مرونة الطلب النوعي ٠,٢٧) لتميزها أيضا بتباين السعر بين أصناف السمك واتساع المدى السعري اتساعاً كبيراً، علاوة على وجود أسماك مصايد طبيعية أعلى سعراً من نظيرتها من المزارع السمكية، يليها منتجات الألبان في سوق الحضر (٠,١٥) أيضاً ثم لحوم الدواجن (مرونة الطلب النوعي ٠,١٣)، ويبدو أن فرصة رفع كفاءة الوظائف التسويقية وما يصاحبها من زيادة في تكاليف التسويق ومن ثم السعر المجزي للمسوق لا يتوقع أن يقابله نصيب سوقي كاف لتغطية الهوامش التسويقية المتوقعة لتقديم إشباع للطلب النوعي على المنتجات الحيوانية، إلا في أضيق الحدود لدى مستويات الدخل المرتفع، وهو أمر هام نظراً لأن الطلب النوعي ليس فقط قضية إشباع أذواق المستهلك بل قضية سلامة غذاءه وصحة، مما يستوجب عدم الاعتماد كلية على آليات السوق والنمو الاقتصادي لتحقيق طفرة في نوعية الأغذية الحيوانية المطروحة في الأسواق، خاصة في الريف ولحد كبير في الحضر، بل لابد من سياسات غير تقليدية لتحقيق ذلك.

جدول (٥): تقدير مرونة الطلب النوعي على المنتجات الحيوانية في الريف والحضر في عام ٢٠٠٩.

السلعة	الريف			الحضر		
	مرونة الطلب للدخل النقدية	مرونة الطلب للدخل الكمية	مرونة الطلب النوعي	مرونة الطلب للدخل النقدية	مرونة الطلب للدخل الكمية	مرونة الطلب النوعي
لحوم حمراء طازجة	٠,٥١	٠,٤٦	٠,٠٥	٠,٧١٥	٠,٤٥	٠,٢٦٥
لحوم دواجن	٠,٥٤	٠,٥٣	٠,٠١	٠,٦٦	٠,٥٣	٠,١٣
الأسماك الطازجة	٠,٩٢	٠,٩	٠,٠٢	٠,٥٩٧	٠,٣٢	٠,٢٧٠
بيض المائدة	٠,٣٦	٠,٣٥	٠,٠١	٠,٣٢	٠,٢٥	٠,٠٧
الألبان	٠,٤٣	٠,٣٣	٠,١	٠,٤٨	٠,٣٣	٠,١٥

المصدر: جمعت وحسبت من الجداول أرقام (١)، (٢)، (٣)، (٤)، ومعادلة (٥)

تكاليف تحقيق المواصفات الصحية والبيئية والتجارية في المنتجات الحيوانية :

بينت الدراسة ضعف مرونة الطلب النوعي على الأغلب الأعم من المنتجات الحيوانية خاصة في الريف المصري، ، ويرجع هذا لانخفاض متوسط دخل الفرد وسؤ توزيع هذا الدخل مما يزيد من حدة الفقر وانتشاره أي ارتفاع نسبة السكان الفقراء (Ibrahim Soliman, 2012)، وهو أمر يؤدي أيضاً إلى إعاقة تحقيق السلع للمواصفات لأنه سوف يصحب ذلك رفع قيمة التكاليف التسويقية مما يرفع أسعار السلع والتي قد لا تتناسب مع تدني مستوى المعيشة للغالبية من السكان، خاصة في الريف، لأنه يؤدي لأعباء إضافية من التكاليف بعضها حكومي وبعضها تتحمله منشآت التسويق، (١) تتحمل الحكومة عبء توافر العدد الكافي من الكوادر المدربة المسند إليها مهام أنشطة الرقابة على أداء السوق، سواء على المستوى المركزي أوالمحلي واستخدام الأدوات والأجهزة الحديثة اللازمة لإحكام الرقابة خاصة علي المواصفات الصحية، (٢) التكاليف الإضافية التي تتحملها المنشآت التسويقية عند التزامها بتنفيذ حزمة المواصفات من خلال وضع بطاقات المحتوى وتطوير طرق النقل والتخزين والتغليف، (٣) تكاليف تدريج السلعة التي تتحملها المنشآت التسويقية نتيجة التزامها بقيود الرتب الداخلة للسوق، حيث توجه الدرجات المنخفضة من السلعة إلى التجهيز أو الاستخدام الصناعي من المعلبات والمنتجات المجمدة من المنتجات الحيوانية، ويوجه المعروض من رتب الدرجة الأولى إلى التسويق الطازج، وهي أيضاً تحتاج لتكاليف إضافية لضمان الحفاظ على الجودة على المنتج الطازج حتى عرضه كقطعيات للمستهلك، كل هذه البنود تضاف لسعر البيع للمستهلك.

وبالتالي يؤدي تحقيق الجودة إلى تحديات زيادة الهوامش التسويقية إن لم تقابل طلباً نوعياً عالياً يسمح بنصيب مناسب في إيراد السوق، وإلا سوف يصعب عرض المنتجات الحيوانية متمتعة بمواصفات الجودة،

ونظراً لضعف استجابة الطلب النوعي على المنتجات الحيوانية في السوق المصري فيجب أن يتحمل المجتمع جزء من هذه التكاليف الإضافية باعتبارها تكاليف اجتماعية، لأنه يترتب عليها منافع لا يتسع حيز هذا البحث لتحليلها وتقييمها وتحتاج لبحوث تسويقية مستقبلية.

ولقد أبرز هذا البحث ضعف الطلب على نوعية المنتجات الحيوانية بزيادة دخله لضعف القدرة الشرائية بصفة عامة وارتفاع نسبة الفقراء خاصة في الريف مما يعني أنه غير مستعد لدفع أسعار أعلى يتطلبها المحافظة على مواصفات هذه السلع سواء صحياً أو بيئياً، ناهيك عن المواصفات التجارية المرتبطة بالتدريج، لما يصاحب ذلك من تكاليف كبيرة، كما أن المنشآت التسويقية ليست في أغلبها بالحجم الاقتصادي اللازم لتبني تقنيات تحقيق المواصفات أو تأسيس وحدات رقابة على الجودة أو نظم التخزين والنقل الملائمة لذلك، لكل ما سبق تقدم الدراسة مقترحات للسياسات الضامنة والحافزة لتحقيق تلك المواصفات مع تخفيف أعباء التكاليف الإضافية عن كاهل المسوقين ومن ثم المستهلكين.

مقترحات رسم السياسات المؤهلة لتحقيق المواصفات النوعية للمنتجات الحيوانية:

يتطلب الأمر وجود كود وطني حديث لتلك المواصفات، خاصة للأغذية سريعة التلف (Perishable Goods) والتي تشمل مجموعات سلعية متعددة الأنماط والنوعيات مثل المنتجات الحيوانية والألبان ومنتجاتها.

يجب التمييز بين تنوع المواصفات التجارية والغش التجاري والخداع، حيث يجب الحذر مما آلت إليه عملية التدريج مع زيادة المنافسة، وتفاقم ظاهرة التضخم، إذ بلغ التدريج حداً من التعقيد نتيجة تعدد المواصفات ومستويات التدريج وأنماط العبوات ومن ثم الأسعار المقابلة بما قد لا يمكن أجهزة الرقابة من متابعة مواءمة السعر للمواصفات ومن ثم ينقلب الأمر لضده.

يجب أن تدعم الحكومة جهود منظمات حماية المستهلك بأن توفر لها عوناً فنياً ودعماً مادياً، وحماية تشريعية من خلال تطوير قانون حماية المستهلك مما يعطي تلك المنظمات صلاحيات الدفاع عن مصالح المستهلك لضمان الرقابة الفعالة، لأنه مهما توافرت أعداد من الموظفين الرسميين لأداء هذه المهام لن تفي أنحاء الوطن كاملاً، ولهذا فالأمر يحتاج لأن تمثل المنظمات غير الحكومية الرأي العام وهم جمهور المستهلكين في هذا الشأن (سليمان، ٢٠٠٠ب).

النظر في تقديم حوافز للمنتجين والمسوقين الملتزمين بتحسين النوعية شكلاً ومكاناً وزماناً، ليحققوا ربحاً مناسباً دون حدوث ارتفاع كبير في السعر.

يجب أن تتوافر في كل درجات أو رتب لسلع المواصفات الصحية كحد أدنى للجودة، مما يستوجب تعظيم عقوبة مخالفة المواصفات الصحية، في القانون الحالي، ويجب معالجة وتنسيق تتأثر الرقابة بين مهام عدة وزارات وهيئات، (سليمان، ١٩٩٩ب).

يتطلب الأمر الرقابة علي علاقة السعر بالمواصفات المعلن عنها لكل عبوة من السلعة لمنع الخداع والغش والتدليس، وهذا لا يعني التسعير الجبري بل يعني التأكد من توافر المواصفات المبررة لارتفاع أو انخفاض السعر عند مقارنة عدة أنماط معروضة من نفس السلعة.

وترتبط المواصفات التجارية بوظيفة تسويقية حافزة هي أبحاث تطوير المنتجات، وتعني تحسين المنتجات الحالية، وابتكار منتجات جديدة، وتنويع أشكال السلع الحالية وتحسين طرق تعبئتها وتداولها وتجهيزها، وهى وظيفة بحثية تجريبية تهدف إلي بلوغ مشتقات أفضل من سلعة معينة لخدمة الاحتياجات النفسية أو الفيزيقية للمستهلك، ومن ثم تزيد منفعة المستهلك وتؤدى لتنمية حجم السوق، وفي الأسواق المتقدمة تضطلع بها المؤسسات الخاصة- وأغلبها ذات سعة كبيرة- ولكن طبيعة وخصائص السوق المصري تقتضي أن تقوم بها

البنية الأساسية البحثية في المرحلة الراهنة، وأغلبها الأعم حكومية التمويل والإدارة ممثلة في مراكز البحث والجامعات، وتلك المهام توفر مصدرا تمويليا لتلك المؤسسات البحثية يدعم جهود تنميتها ويخفف الأعباء المالية عن موازنة الدولة.

ويساهم تحقيق التكامل الأفقي والرأسي للنظام التسويقي في خفض الهوامش التسويقية خاصة المرتبطة بالجودة على وجه الخصوص مما يساهم في مجابهة ضعف الطلب الكيفي للمستهلك على تلك السلع بخفض تكاليف التسويق، ومن ثم ارتفاع أسعار السلع ذات الجودة العالية بصورة قد يعجز المستهلك منخفض أو متوسط الدخل عن شراءها (سليمان، وآخرون ٢٠٠٧).

الملخص

هدفت الدراسة إلى تقدير وتحليل الطلب النوعي على الغذاء، لتحديد نصيب الإنفاق الاستهلاكي على المنتجات الحيوانية في الإيراد الكلي للسوق بهدف إشباع صفات الجودة لهذه الأغذية، هذا باعتبار أنه الحافز الفعال للمسوقين والمنتجين لتوفير جودة الأغذية الحيوانية، والجودة هي محصلة لمدى مطابقة السلعة للمواصفات الصحية والبيئية والتجارية، واستخدمت بيانات البحث الميداني بالعينة لميزانية الأسرة عن عام ٢٠٠٩ في كل من حضر وريف مصر لتقدير دوال الاستهلاك للمنتجات الحيوانية من لحوم حمراء طازجة ومستوردة مجمدة ولحوم دواجن وسمك طازج وبيض مائدة ومنتجات ألبان، وقدرت دالة الاستهلاك السلعية لتفرد في صورتين لكل سلعة، أولاً كدالة نقدية وثانياً كدالة كمية، واشتقت من كل دالتين لكل سلعة دالة تطلب النوعي لهذه السلع في كل من الريف والحضر، ودققت الدراسة في اختيار أفضل الدوال محاكاة لسلوك المستهلك مع زيادة دخله في استهلاك كل سلعة وفقاً لخصائص منحنى إنجل، فاختبرت مواءمة كل من الدالة اللوغاريتمية المذدوجة والنصف لوغارتمية واللوغارتمية المذدوجة المعكوسة، حيث تعبر الأولى عن متوسط استجابة الاستهلاك لنمو الدخل، والثانية تسمح بالمرور عبر مرحلتين من سلع راقية إلى سلع ضرورية والثالثة عن المراحل الثلاث (راقية، ضرورية ثم دنيا)

وقدرت الدراسة مرونة الطلب النوعية للمنتجات الحيوانية في السوق المصري بالنسبة للحضر والريف، حيث تبين أن المنتجات الحيوانية، عدا اللحوم الحمراء المجمدة المستوردة، ذات مرونة نوعية موجبة، وإن كانت قيمة معاملاتها منخفضة نسبياً، وتتباين تلك المرونة بين تلك المنتجات وبين الريف والحضر، ولكنها كانت أعلى بكثير في الأسواق الحضرية (٠,٢٧–٠,٠٧) من تلك المقدرة في الأسواق الريفية (٠,١–٠,٠١)، ويرجع هذا لانخفاض إلى انخفاض متوسط دخل الفرد وسوء توزيع هذا الدخل مما يزيد من حدة الفقر وانتشاره أي ارتفاع نسبة السكان الفقراء، وهو أمر يؤدي أيضاً إلى إعاقة تحقيق السلع للمواصفات المطلوبة للجودة، لأن تنفيذ هذه المواصفات سوف يؤدي لرفع قيمة التكاليف التسويقية مما يرفع بالضرورة أسعار هذه السلع بما لا يتناسب مع تدني مستوى المعيشة للغالبية من السكان، خاصة في الريف، وارتفاع تكاليف التسويق يرجع لمتطلبات توافر المواصفات القياسية في تلك السلع. وهناك ثلاثة أنواع من التكاليف المرتبطة بتحقيق المواصفات الصحية والبيئية والتجارية في السلع الغذائية لبلوغ مستوى الجودة، تشمل التكاليف المباشرة الناجمة عن التوسع في الكوادر الفنية والإدارية للعمالة الحكومية المنفذة لمهام إحكام الرقابة على أداء السوق، سواء على المستوى المركزي أو المحلي مدعمة بالأدوات والأجهزة الحديثة اللازمة لذلك، علاوة على التكاليف الإضافية التي تتحملها المنشآت التسويقية عند التزامها بتنفيذ وضع بطاقات المحتوى واستخدام طرق الحفظ والنقل والتغليف المناسبة، بالإضافة إلى تكاليف تدريج السلعة التي تتحملها المنشآت التسويقية نتيجة التزامها بقيود الرتب الداخلة للسوق، وانتهت الدراسة بعدة مقترحات لرسم السياسات نحو تحقيق الجودة في الأغذية الحيوانية المتداولة في السوق

المـــــراجع

١- إبراهيم سليمان (١٩٩٨)، "**التطوير المؤسسي والتنظيمي لسوق الغذاء في مـصر فـي ظـل التحـرر الاقتصادي**"، مجلد المؤتمر الاقتصادي الزراعيين تحت عنوان الزراعة فـي عـالم متغيـر"، الجمعيـة المصرية للاقتصاد الزراعي، نادي الزراعيين الدقي، الجيزة، مصر

٢- إبراهيم سليمان (١٩٩٩أ) "**التقرير التمهيدي للجنة الإنتاج الزراعي والري واستصلاح الأراضي: التسويق الزراعي**" جمهورية مصر العربية، مجلس الشورى، دور الانعقاد العادي التاسع عشر.

٣- إبراهيم سليمان (١٩٩٩ب) "**البيئة والغذاء: التحديات والممكنات**"، مجلد المؤتمر السابع للاقتصاديين الزراعيين تحت عنوان التكنولوجيا والزراعة المصرية"، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعيين نـادي الزراعيين، الدقي، مصر.

٤- إبراهيم سليمان (٢٠٠٠أ) "**البعد الاجتماعي والاقتصادي للأمن الغذائي في ظل النظام العالمي الجديـد**"، مجلد، ندوة الأمن الغذائي: مفهومه وآلياته، المؤتمر الثامن لبحوث التنمية الزراعية.

٥- إبراهيم سليمان (٢٠٠٠ب)، "**ملامح وسياسات حماية المستهلك**" ندوة حماية المستهلك في ظل النظـام العالمي الجديد، وزارة التموين والتجارة الداخلية، القاهرة، ورقة بحثية رقم (٥).

٦- إبراهيم سليمان (٢٠٠٢)، "**الأمن الغذائي العربي والمتغيرات الإقليمية والعالميـة**"، المجلـة المـصرية للتنمية والتخطيط، المجلد ١٠، العدد٢، معهد التخطيط القومي.

٧- إبراهيم سليمان (٢٠٠٧) " **تطوير أساليب تقدير العرض المحلي للحوم الحمراء** " ندوة إحصاءات الثروة الحيوانية في مصر، ضمن الندوة العلمية التي نظمتها الجمعية المـصرية للاقتـصاد الزراعـي عـن إحصاءات الثروة الحيوانية، نادي الزراعيين، الدقي، مصر، يوليو.

٨- إبراهيم سليمان، (١٩٩٢) "**رؤية مستقبلية لتنمية قطاع إنتاج البروتين الحيـواني فـى ظـل التحـرر الاقتصادي**" كتاب المؤتمر العلمي الثاني عن "دور البحث العلمي في النهوض بالثروة الحيوانية"، وثيقة مصادر الثروة الحيوانية التليدية: إنتاج الألبان واللحوم الحمراء في ضوء المتغيرات المحلية والدوليـة، تنظمه وزارة البحث العلمي أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا: المجالس النوعيـة: مجلـس الثـروة الحيوانية والسمكية، ص ١-١٥، عقد في المركز الدولي للزراعة، الدقي، القاهرة، مصر.

٩- إبراهيم سليمان، محمد جابر(٢٠٠٨)، "**سلسلة اقتصاديات الزراعة والغذاء (٢)، نظم التسويق الزراعي**، دار الفكر العربي، مدينة نصر، القاهرة.

١٠- إبراهيم سليمان، محمد جابر، أحمد مشهور (٢٠٠٧)، "**دراسة نظم تسويق المنتجات الحيوانيـة فـي مصر**، أكاديمية البحث العلمي، مجلس بحوث الثروة الحيوانية، شعبة نظم الإنتاج.

١١- أحمد فوزي حامد (٢٠٠٩) "**اقتصاديات صناعة أعلاف الدواجن في مصر**"، رسالة ماجـستير، قـسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق.

١٢- أحمد فوزي حامد (٢٠١٣) "**نموذج أداء سلوك سوق الدواجن: دراسة اقتـصادية قياسـية**"، رسـالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق.

13- Ibrahim Soliman & Nafissa Eid (1995), "Animal Protein Food Consumption Pattern and Consumer Behavior". Egyptian Journal of Agricultural Economics, Vol.5 No.2, Page 816-783.Published by Egyptian Association of Agricultural Economics, Dokki, Cairo, Egypt.

14- Ibrahim, Soliman (2012) "Rural Poverty in Egypt: Indicators, Causes. Approaches to Alleviation" Research Paper, the Sustainmed Project, European Union, Seventh Framework Program, Working Package 7, WP7. December, 201

15- Ibrahim Soliman, (1984) "Red Meat Imports Policy and Consumer Behavior in Egypt" Proceedings of the 19th Annual Conference on Statistics, Computer Science and Information and Operations Researches, Vol. 1 "Applied Statistics and Economics" P.30-41, Organized by Institute of Statistical Studies and Research, Cairo University, Cairo, Egypt.

SUMMARY

This study aimed to assess and analyze the qualitative demand for animal products to determine the share of spending on animal products for quality in the total market revenue of these commodities as an effective incentive for marketers and producers of the quality of the animal food items. Such quality is the resultant of matching up the specifications of the health, environmental and commercial. The study used the field sample research data of the household budget survey for the year 2009 on both urban and rural Egypt. The study estimated the consumption functions of animal products of red meat, either fresh or imported frozen, poultry meat, fresh fish, table eggs and dairy products for both rural and urban consumer. Two functions were estimated for each commodity. The first used the per capita consumptive expenditure on the commodity as a dependent variable and the second introduced the quantity per capita consumed of the same commodity. In both functions, the independent variable was the aggregate per capita annual expenditure. Thereof, the study derived from both functions of each targeted commodity the demand for the quality of animal products in both rural and urban; The best fitted function that simulates the consumer behavior associated with the income increase. was selected among three forms. These are the double-algorithmic function, semi-algorithmic and the double log-inverse function.

The study estimated the elasticity of the demand for quality of animal products in the Egyptian market in both urban and rural areas. It was found that these animal products, except imported frozen meat are with demand positive demand elasticity for quality, although the values are relatively low, and these values vary between products and between rural and urban. The first allows only one stage of Engle's curve; the second allows two stages while the third allows the three stages (Superior. necessary and inferior good performance with income's increase.

All estimated elasticity of the qualitative demand for animal products in 2009. were low, but it was considerably higher in urban market (0.27 - 0.07) than those

revealed in rural markets (0.1 - 0.01). Such low elasticity of demand for quality is due to the low per capita income level and poor distribution of income, which exacerbates poverty and spread a high percentage of the poor population, which is also impeding the realization of the goods to the specifications associated with expected increase in the marketing costs which leads to higher prices and that may not fit with the low standard of living of the majority of the population, particularly in rural areas. Such expected higher costs are due to required sufficient number of trained personnel to conduct the food Control and availability of modern expanded. infrastructure, tools and devices, particularly for securing the health specifications. In general there are three types of associated costs with full plication of the health, environmental and commercial standards on food commodities to reach the high line quality. These include: (1) The direct costs resulting from the expansion of administrative and technical personnel of the mandated extra functions of the government employees; (2) The extra activities associated with market performance, whether at the Central level or the local authorities and (3) The additional costs of marketing facilities when the marketing firms commitment to the implementation, of proper storage, transportation, labelling, weights and packaging specifications.

Therefore the attainment of food quality faces the challenges of increasing marketing margins, if it has not t corresponded to a sufficient share of the demand for quality in the market, it would be difficult to distribute the animal products with quality specifications in the Egyptian market. Therefrom, to bare a portion of these extra costs by the community is a must. It should be considered as social costs, because the application of the quality standards is generates numerous benefits for the Egyptian economy and its consumers are which need future marketing research